كيف وُضعت كراسيّ هاي هاكم من خشب الزان في مصنع وادي الصفصاف بجبل عين الحَوْر؟

تحقيق ميدانيّ عن الحِرَف التي تُنقذ من الاندثار في قرية عين الحَوْر

مَيْسَم الطَّحّان

كان مصنع وادي الصفصاف لصناعة الأثاث الخشبي يُغلق أبوابه كل مساء بقفل حديدي ثقيل منذ عام ١٩٧٤، وكان أهل قرية عين الحَوْر يمرّون بجواره كما يمرّون بمقبرة قديمة لا يُسألون عن أسمائها. اليوم تُعاد الحياة إلى هذا المصنع على يد ثلاثة عشر حرفيًا، بينهم امرأتان، يصنعون كراسي هاي هاكم من خشب الزان وحده، بلا مسامير معدنية وبلا غراء صناعي، في محاولة لإنقاذ حرفة كاد آخر من يعرفها يموت دون أن يورّثها لأحد.

تبعد قرية عين الحَوْر ٤٢ كيلومترًا عن مدينة الصفا، وتصل إليها بطريق ترابي يتحوّل إلى طين بعد أول مطر خفيف. يسكن القرية ٢٣١٠ نسمة بحسب آخر إحصاء، وأغلب شبابها يعملون في مصانع الصفا أو في البناء. الكراسي التي تُصنع هنا تُباع بين ٤٥ و١٢٠ دينارًا للكرسي الواحد، وتُصدّر إلى متاجر في الصفا وإلى زبائن يطلبون عبر الهاتف بعد أن يرون صورها على صفحة المصنع. هذه الأرقام لا تكفي وحدها لتفسير الأمل، لكنها تكفي لتفسير لماذا ما زال الحرفيون يعملون.

٤٠ عامًا بعد الإغلاق: كيف عاد المصنع إلى العمل

عادت الآلة الأولى في الساعة ٧:٣٠ من صباح ٤ آذار ٢٠٢٤، وكان صوتها أعلى مما ينبغي بعد صمت دام أربعين سنة. لم يكن المالك الحالي سوى سليم الدبّاغ، ابن صاحب المصنع الأول، الذي ورث المبنى وقرر أن يبيعه لمطوّر عقاري قبل أن يغيّر مجلس القرية رأيه ويمنح المصنع قرضًا ميسّرًا لمدة ثلاث سنوات. قال الدبّاغ إنه لم يكن يريد ربحًا، بل يريد ألا يرى أبواب المصنع تُباع كما بيعت بيوت جيرانه واحدًا تلو الآخر.

الحرفيون الأساسيون هم أربعة رجال وامرأتان، أعمارهم بين ٣٤ و٦٧ سنة. الأكبر سنًا هو حسن المِنْجَرة، الذي تعلّم النجارة في الثامنة عشرة من أبيه وترك المصنع حين أُغلق وعمل سائقًا لشاحنة صغيرة. المرأتان هما نجوى الصفّار وهدى الزيّات، وكانتا تعملان في قسم التجليد والحشو منذ ١٩٨٢ وتعرفان كل كرسي في المصنع بالاسم. الباقون جاؤوا من خارج القرية، بعضهم درس النجارة في معهد مهني في الصفا وبعضهم تعلّم من الكتب ومن أخطائه.

الخطوة الأولى كانت جمع ما تبقّى. وجد الفريق ٢٦٠ كرسيًا ناقصًا في المخزن، بعضها بلا مساند وبعضها بلا مقاعد، وقالب حديد صدئ لم يُرمَ بعد. استغرق إصلاح القالب وحده ثلاثة أسابيع، لأن الصدأ أكل أجزاء منه لا يُرى إلا بالمصباح. الخطوة الثانية كانت اختيار الخشب: الزان يُجفّف طبيعيًا في أكوام مغطاة بالقش لمدة لا تقل عن ١٨ شهرًا، وأي تسرّع في التجفيف يعني كرسيًا يتشقق بعد سنة.

٣٠٦ مقعد في ٩ أشهر: الأرقام التي لا تكذب

بين ٤ آذار و١٢ أيلول ٢٠٢١ أنتج المصنع ٣٠٦ مقعد وظهر كرسي، وباع ٢٩٤ منها عبر وسيط في الصفا لا يملك موقعًا إلكترونيًا. الربح الصافي بعد خصم الأجور وثمن الخشب بلغ ٤١٢٠ دينارًا، أي أقل من أجر عامل واحد في السوق. الأجور تُدفع يوميًا لا شهريًا، لأن الدبّاغ لا يريد أن يطلب من أحد أن ينتظر راتبه. هذا القرار وحده يفسّر لماذا بقي العمال: لا أحد يُؤجّل رزقه.

الخشب المستخدم من الزان المحلي، يُشترى من حطّابين يملكون أراضي في أعالي الجبل على بعد ٢٥ كيلومترًا. الحطّاب الأكبر سنًا، واسمه عبد الكريم الشوفاني، يرفض قطع الشجرة إلا إذا كان قطرها أكثر من ٤٠ سم، ويزرع شتلة مكانها كل موسم. هذا الشرط ليس في العقد المكتوب، لكنه مكتوب في الثقة بين الطرفين، وقد أُلغي مرة واحدة حين قطع أحد الحطّابين الجدد شجرة صغيرة فخسر عقدًا كاملًا.

(مقالات أخرى من المحليات)

تمتلئ الشاحنات من الجنوب في الساعة الثالثة فجراً، وتعبر الجسر الحديدي الذي يربط ضفة الوادي بالطريق الدائري قبل أن يراها أحد. في الصباح التالي تجد المدينة أرصفتها مغسولة وأعمدة الإنارة مطفأة وكأن شيئاً لم يكن. هذا ما يحدث كل ليلة منذ ثلاث سنوات، وهذا ما يريد أهل الحي أن يعرفوه.

يقع مصنع الزيوت والشحوم في الطرف الشرقي من المدينة، على بعد ٤٢ كيلومتراً من أقرب تجمع سكني. بُني المصنع في عام ١٩٨٤ ليكون مصدر رزق لمئات العائلات، وكان كذلك حتى عام ٢٠١٩. منذ ذلك العام تحوّل إلى مصدر قلق يومي لسكان قرية تل الغرير وقرية عين الصفصاف وحي المناخ في المدينة نفسها. الأرقام الرسمية تقول إن المصنع يعالج ٣٠ طناً من المخلفات يومياً. السكان يقولون إن الرقم الحقيقي أقرب إلى ٦٠ طناً في أيام الذروة، وإن الفرق يُدفن ليلاً في حفر لا تُسجّل في أي سجل.

المشكلة ليست في المصنع وحده. المشكلة في سلسلة من القرارات الصغيرة اتُّخذت على مدى عشر سنوات، كل منها يبدو مقبولاً وحده، ومجتمعة تصنع كارثة. رخصة التشغيل جُدّدت سبع مرات دون تفتيش ميداني. الغرامات المفروضة لا تتجاوز ٢٠٠ دينار، وهي أقل من تكلفة التخلص القانوني. المصنع يدفع الغرامة ويواصل العمل. هذا ليس خطأ إدارياً فقط، إنه خلل في منظومة كاملة.

(مقالات أخرى من المحليات)

المدخنة الرئيسية ارتفاعها ٤٢ متراً، وهي أعلى من المباني المحيطة بمسافة كافية لتشتيت الدخان في الطبقات العليا من الغلاف الجوي. المشكلة أن الرياح الغربية تعيد جزءاً كبيراً من الدخان إلى الأحياء السكنية خلال ساعات الصباح الباكر. سكان حي المناخ يقولون إن أطفالهم يستيقظون بسعال جاف وأن الغسيل المعلق يخرج رمادياً. لا أحد يقول إن المصنع يقتل الناس مباشرة، لكن أحداً لا يستطيع أن يقول إن هذا لا يؤثر في أعمارهم.

الصرف الصناعي هو الملف الأخطر. المصنع يملك حوضين للترسيب، لكن الحوض الثاني ممتلئ منذ ٢٠١٨ ولم يُفرَّغ. الزيوت المعدنية تتسرب إلى التربة وتصل إلى مياه الشرب في آبار قرية تل الغرير. تحليل واحد أجراه مختبر مستقل في ٢٠٢٢ أظهر مستويات من الرصاص والكادميوم تتجاوز الحدود المسموحة بأربعة أضعاف. المختبر الحكومي أعلن النتائج بعد ثلاثة أشهر من تاريخها، وبعد أسبوع واحد كانت الآبار قد أُغلقت.

الضوضاء ملف آخر. المصنع يعمل ٢٤ ساعة في ٧ أيام، والمضخات والمحركات لا تتوقف ليلاً. سكان حي المناخ يقولون إن النوافذ لا تُفتح منذ سنوات، وإن الأطفال يصلون إلى المدرسة وهم يحملون سدادات الأذن. الضجيج يتجاوز ٦٥ ديسيبل في ساعات الليل، وهو رقم يُعتبر مرتفعاً في أي دليل بيئي معتمد. لا أحد قاس الضجيج رسمياً منذ ٢٠١٩.

الرائحة هي الشكوى الأكثر تكراراً. رائحة كبريتية ثقيلة تظهر في ساعات محددة، غالباً بين الثالثة والخامسة فجراً، وتدوم ساعتين أو ثلاثة. المصنع ينفي أن رائحته هي رائحته، ويقول إن الرياح تحمل روائح من مصانع أخرى في المنطقة الصناعية. هذا صحيح جزئياً، لكن المصنع هو المصدر الوحيد الذي يعمل بهذا الحجم في دائرة نصف قطرها ٤ كيلومترات.

(مقالات أخرى من المحليات)

الأطباء في مستشفى الوادي العام سجّلوا ٢٣١ حالة ربو وحساسية صدرية في الأشهر الستة الماضية، أي بزيادة ١٤ بالمئة عن الفترة السابقة. الطبيب المسؤول، الدكتور نبيل الحمصاني، قال إن الأرقام لا تثبت السبب وحده، لكن الزيادة في حي المناخ وحده أعلى منها في حي الصفصاف المجاور بنسبة ٣٠ بالمئة. هذا فرق يستحق أن يُسأل عنه.

المجلس البلدي شكّل لجنة تحقيق في آذار ٢٠٢٤ وأعطاها مهلة ستة أشهر. اللجنة تضم ممثلاً عن البلدية وممثلاً عن السكان وخبيراً بيئياً وممثلاً عن المصنع. الاجتماع الأول كان مفتوحاً للجمهور وحضره ٤٠٠ شخص في قاعة تتسع لـ ٢٥٠. الأسئلة كانت مباشرة: كم طناً من الزيوت يُعالج؟ كم طناً يُدفن؟ من يراقب؟ الإجابات كانت أقل مباشرة.

المصنع يقول إنه يعمل وفق المعايير البيئية المعمول بها، وإن آخر تفتيش له كان في كانون الثاني ٢٠٢٣ وإنه اجتازه بدرجة مقبولة. المعايير المعمول بها تعود إلى ١٩٩٦ ولا تأخذ في الحسبان الكثافة السكانية الحالية للمنطقة. هذا وحده سبب كافٍ لمراجعة كل شيء.

الحل ليس إغلاق المصنع غداً. هذا وعد شعبوي لا يساوي ورقة التوت التي كُتب عليها. الحل يحتاج إلى تمويل لمرشح جديد وإلى نقل الخزانات بعيداً عن الأحياء وإلى تفتيش مفاجئ كل ثلاثة أشهر لا كل سنة. الكلفة تُقدّر بـ ٢٨ مليون دينار، وهي أقل من خسارة صحة مئات الأطفال على مدى عقد.

(مقالات أخرى من المحليات)

الأهالي جمعوا ٤٢٠٠ توقيع لعريضة تطالب بالتفتيش المفاجئ ونشر نتائج الفحوص شهرياً. العريضة وُزّعت في المساجد والمدارس وأسواق الحي. الرقم ليس كبيراً في مدينة فيها ٩٠ ألف نسمة، لكنه كافٍ لتحريك سؤال رسمي. السؤال الرسمي هو: لماذا لا يُنشر تقرير التفتيش؟ الجواب الرسمي: لأنه داخلي. الجواب الواقعي: لأن نشره يُحرج أحداً.

الإعلام المحلي غطّى الأزمة على صفحة واحدة في الأسبوع الأول ثم انسحب إلى صفحات الرياضة. هذا انسحاب طبيعي حين تكون القصة معقدة وبطيئة وتحتاج إلى صبر لا يملكه محرر يُقيَّم بعدد النقرات. المصنع يعلن عن تبرعات للمدارس في كل رمضان، وهي تبرعات تُنشر في الصحف وتُلتقط صوراً. الصورة لا تسأل عن الرئة.

(مقالات أخرى من المحليات)

الأسبوع المقبل ستُعقد جلسة علنية ثانية للجنة التحقيق، وهي جلسة يحق للصحافة حضورها وطرح الأسئلة. السؤال الذي لم يُطرح بعد: كم عدد الأطفال المسجلين في عيادات الربو في حي المناخ؟ الرقم موجود في سجلات العيادات، لكن أحداً لم يطلبه. حين يُطلب، سيكون أول دليل على أن الأزمة لها وجه محدد.

مجلس الأمن يمدد ولاية بعثة المراقبين في وادي الصفصاف ٦ أشهر ويحذر من انهيار وقف إطلاق النار

المبعوث الأممي يحذر من أن الخروقات اليومية تجاوزت ٤٠٠ خرق في الشهر الماضي وسط اتهامات متبادلة بين الطرفين

مَيْسَم الطَّحّان

صوّت مجلس الأمن الدولي مساء الخميس ٢٤ تشرين الثاني على تمديد ولاية بعثة المراقبين في وادي الصفصاف ٦ أشهر إضافية، في قرار حظي بتأييد ١٣ عضواً وامتناع عضوين عن التصويت. وتراقب البعثة وقف إطلاق النار الهش بين القوات الحكومية والفصائل المسلحة في المنطقة الشرقية من الوادي منذ آذار ٢٠٢٠، وتضم حالياً ٢١٤ مراقباً من ١٨ دولة، بينهم ضباط من الصين وروسيا وبنغلاديش وأوروغواي.

وقال المبعوث الخاص للأمين العام، السفير رولاند كاسيم، في إحاطته أمام المجلس إن البعثة سجّلت ٤٠٠ خرق في الشهر الماضي، بينها ٣٧ حادثة إطلاق نار مباشر و١٢ حادثة زرع ألغام قرب طرق الإمداد. وأضاف أن الخروقات لا تقع عشوائياً، بل تتركز في ثلاث مناطق بعينها تُعرف محلياً بـ «الممرات الرمادية» التي لم يُرسم حولها خط فصل واضح على الخرائط.

وردّ ممثل الحكومة الوطنية بأن القوات تلتزم بالوقف من جانبها وتتهم الفصائل بالتمركز في مناطق سكنية وتحويلها إلى مواقع قتال، وهو ما تنفيه البعثة بشكل قاطع. في المقابل، اتهم ممثل الفصائل المسلحة البعثة بالانحياز لصالح الحكومة وبالتغاضي عن خروقات ارتكبتها قوات النظام في ريف مدينة الصفا الشرقي. وطلب الممثل من المجلس تشكيل لجنة تحقيق مستقلة في الخروقات، وهو طلب لم يحظ بتأييد الأغلبية.

وأعرب عدد من الدول الأعضاء عن قلقهم من تدهور الأوضاع الإنسانية في المناطق القريبة من خطوط التماس، حيث نزح نحو ١٢ ألف مدني خلال الشهرين الماضيين. وحذرت مفوضية اللاجئين من أن المستشفيات في بلدة تل الغرير تعالج يومياً إصابات ناجمة عن الألغام والقذائف، وأن مخزون الأدوية الضرورية لا يكفي سوى ثلاثة أسابيع.

مجلس الأمن يمدد ولاية بعثة المراقبين في وادي الصفصاف ٦ أشهر وسط اتهامات بالخروقات

**المبعوث الأممي يحذر من ٤٠٠ خرق في الشهر ويدعو إلى تحقيق مستقل في اتهامات الانحياز